ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Asst.Prof. Raad Karim Hasan (Ph.D.)

College of Education for Humanities, University of Wasit

Email:
raadkareem@uowasit.edu.iq

Keywords:

Maf'ul Lahu', Terminology , and Grammatical Definition

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 1.Oct.2024

Accepted 3.Nov.2024

Published 28.Nov.2024

The Concept of the 'Maf'ul Lahu' According to Sibawayh and the Grammarians: Terminology, Definition, Critique, and Evaluation.

A B S T R A C T

The book of Sibawayh is considered the cornerstone of the Arabic language, the language of the Holy Quran. No other work in linguistic literature has received the same level of attention and care. Scholars have engaged with it extensively, whether as commentators, expounding upon its verses, attempting to address its structures, or critiquing its issues, among many other interactions. The book serves as a reference point for anyone aiming to compose grammatical works. From this perspective, my research titled "The Concept of 'Maf'ul Lahu' between Sibawayh and the Grammarians: Terminology, Definition, Critique, and Evaluation" aims to elucidate the impact of Sibawayh's book on subsequent grammatical works in terms of understanding, commentary, and critique.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol57.Iss2.4138

المفعول له بين سيبويه والنحويّين: المصطلح والحدِّ نقد وتقويم

أ.م.د. رعد كريم حسن

كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط

ملخص البحث :

يعدّ كتاب سيبويه مدار الرحى في لغتنا العربية لغة القرآن الكريم، فلم يظفر كتاب في المؤلفات اللغوية بمثل ما ظفر به من عناية واهتمام، فقد أقبلوا عليه إقبالًا كبيرًا بين شارح له، أو لأبياته، أو محاول للاستدراك على أبنيته أو النسج على منواله، أو مغلط له في مسائله، وغيرها كثير؛ فكان الكتاب نصب أعين من يريد التأليف النحويّ، ومن هذا المنطلق كان بحثي المفعول له بين سيبويه والنحويّين: المصطلح والحدِّ نقد وتقويم، لبيان أثر الكتاب في ما تلاه من مصنَّفات النحويين فهمًا، وتعليقًا، واستدراكًا.

مفتاح البحث: المفعول له ، المصطلح ، الحدّ النحوي

المقدّمة

يعالج هذا البحث موضوعا نحويا مهمًا في الدرس اللغوي ألا وهو موضوع (المفعول له بين سيبويه والنحويّين: المصطلح والحدِّ نقد وتقويم) بعدّه موضوعًا يوازن بين أفكار سيبويه ونصوصه وكيف فهمها اللاحقون ووظفوها في مصنفاتهم؛ ووقع الاختيار على قسم من الكتب النحويَّة المهمة التي تمثل الأعصر التي تلت كتاب سيبويه.

وقد ألزمتني طبيعة الدراسة أنْ يقوم على مبحثين، يسبقهما مقدِّمة، وتقفوهما خاتمة بأهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وثَبَت بمصادر البحث ومراجعه.

المبحث الأوّل: المفعول له: التسمية (المصطلح):

يسميه النحاة (المفعول له) ، و(المفعول لأجله) ، و(المفعول من أجله) . وسماه سيبويه : "هذا باب ما ينتصب من المصادر ،لأنّه عذر لوقوع الأمر" **(ينظر: سيبويه،٢٠٠٤م:١/٣٦٧)**، وعند كلامه على علّة نصبه بعد ذكره عدّة أمثلة ، قال: "فهذا كلّه ينتصب لأنّه مفعول له ، كأنّه قيل له: لِمَ فعلت كذا وكذا؟ فقال : لكذا وكذا ؟ . ولكنّه لمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله"(**سيبويه،٢٠٠٤م:١/٣٦٩)**. ويبدو لي أنّ النحاة تلقفوا مصطلح (المفعول له) من كلام سيبويه المذكور آنفًا.

إنّ المصطلحات التي استعملها سيبويه للتعبير عن هذا الموضوع هي: "العذر لوقوع الأمر"، و"الموقوع له" و"لأنّه تفسير لما قبله لِم كان"، و"المفعول له"، "المصدر الذي هو جواب لِمَه؟" **(ينظر: سيبويه،٢٠٠٤م:١/٣٦٧، ٣٦٩، ٣٨٥،٣٩٠)**، و(ينظر: عبد المجيد، غادة، أطروحة،٢٠٠٣م :٦٠)، وأضافت الباحثة "غادة غازي عبد المجيد" مصطلح (لأجله)، إلى مصطلحات سيبويه في هذا الموضوع؛ ولم أجد هذه التسمية في كتابه ، فليس له مثل هذا المصطلح في حدود ما اطلعت عليه في كتابه، فضلًا عن الصفحة التي أشارت إليها الباحثة (ينظر:عبد المجيد، غادة، أطروحة،٢٠٠٣م ، ٦٠) وقد وردت في أثناء شرح الموضوع في كتاب سيبويه كلمة لعلّ الباحثة إياها قصدت: "وفعلتُ ذاك أجلَ كذا وكذا.فهذا كلّه ينتصب لأنّه مفعول له..." **(سيبويه،٢٠٠٤م:١/٣٦٩)** دليلا على أنّه أراد مصطلح (لأجله).

ومن الأمور التي ينبغي التنبيه عليها في هذا الموضوع هو ما ذكره الباحث (يوخنّا مرزا الخامس) أنّ مصطلح "المفعول من أجله" ظهر في القرن السادس الهجري، وأوّل من استعمله هو الحيدرة اليمنيّ، وأنّ استعماله محصور بين الأندلسيين واليمانيين، ليضع الباحث نتيجة مفادها: "أنّ المصطلح ظهر في اليمن ثمّ الأندلس، وبعد ذلك انتشر في كلّ العالم الإسلامي" (مرزا،٢٠١٢م: **٢/٧٢٩)**.

والحقّ أنّ الحيدرة اليمنيّ (٥٩٩هـ) كان مسبوقًا بهذا المصطلح، فقد ورد ذكره عند النحاس (٣٣٨هـ)، ومكيّ بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، وابن الشجريّ (٥٤٢هـ).(**ينظر: النحّاس،١٩٧٧م:١/١٤٤ ،١٩٨ ،٢١٤/٢٨٨،٣)**، و **(ينظر: مكيّ القيسيّ، ١٩٧٥م:١/٨١ ،١٠٤، ١٤٠،١٩٧ ،٢٠٦،٢٠٨،٤٣١ ،٧١٢)**، و **(ينظر: ابن الشجريّ،٢٠٠٦م:٣ /٨٧)**.

والجدير بالذكر أنّ ابن الخباز ذكر أنّ المفاعيل خمسة أضرب ، وهي: "مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه"، وأنّ الزجاج أسقط المفعول معه، وذكر في معانيه للقرآن أنّ المفعول له ينتصب انتصاب المصادر ، فصارت المفاعيل عنده ثلاثة (ابن الخبّاز،٢٠٠٢م: **١٦٥)**. وأشار الصبان إلى أنّ الزجاج ذهب مذهب الكوفيين في جعل (المفعول له) مفعولا مطلقا(الصبّان،٢٠٠٢م: **٢/٦٤٣)**. وذكر الباحث (يوخنا مرزا الخامس) أنّه صحيح ما ذهب إليه الصبان من أنّ الزجاج أراد بـ (المفعول له) (المفعول المطلق)، ولكنّه لم ينكر (المفعول له) ، فشبّه الزجاج (المفعول له) بـ (المفعول المطلق) كونهما مصدرين؛ وهذا الشبه بين المفعولين حمل الصبّان إلى القول إنّ الزجاج

أنكر (المفعول له) ، ثمّ قال:"" والحقّ كما قلنا إنّه يجمع بينهما كونهما مصدرين، والذي حمل الصبّان أيضا على هذا القول – كما أرى– نصّ وجدته في (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج يوحي أنّه دمج المفعولين تحت اسم واحد هو (المفعول المطلق). قال الزجاج في إعراب قوله جلّ: "وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ" [الأنعام/١٣٨] ، " ... وهذا سيبويه يسمّيه مفعول له، وحقيقته أنّ قوله: (ذ ذ) بمعنى (يفترون) افتراءً "، وإنّ الاختلاف بين سيبويه والزجاج –هنا– هو اختلاف في تخريج إعراب الآية الكريمة ، فسيبويه أعربها (مفعول له) ، والزجاج (مفعول مطلق) ، ووجه الشبه بين التخريجين – كما قلنا – هو كون المفعولين مصدرين" (مرزا،٢٠١٢م: **٢/٧٢٦**).

ولي على الكلام السابق تعليق مفاده أنَّ الباحث (يوخنا) كان مضطربا في ردّه على الصبّان، فنراه مرّة يؤكّد صحّة ما ذهب إليه الصبان من أنّ الزجاج أراد بـ (المفعول له): (المفعول المطلق) ، ثمّ نراه مرّة أخرى يقول: ولكنّ الزجاج لم ينكر (المفعول له) .

الصحيح أنّ الزجاج لم يسقط (المفعول له)، كما ذكر ابن الخباز، والصبّان، وأنّ بعض نصوصه التي تُوهِم ذلك سببها أنّ بعض الآيات القرآنية الكريمة تحتمل تعدد الأوجه الإعرابية، فتختلف لذلك التوجيهات، ونصوص الزجاج في كتابه معاني القرآن تشهد لذلك، وإليك بعضها: ففي قوله جلّ في علاه: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ" [البقرة/٢٠٧]، قال: " ونصب "ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ" على معنى المفعول له، المعنى يشريها لابتغاء مرضاة الله" (الزجّاج،٢٠٠٥م: **١/٢٤٠**). وفي قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ" [البقرة/٢٤٣] قال: "ونصب (حَذَرَ الْمَوْتِ) على أنّه مفعول له، والمعنى: خرجوا لحذر الموت، فلما سقطت اللام نصب على أنّه مفعول له، وجاز أن يكون نصبه على المصدر، لأنّ خروجهم يدلّ على حذر الموت حذرا" (الزجّاج،٢٠٠٥م: **١/٢٧٦**)، وفي قوله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا" [الإسراء/٣١] ، قال: "(خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ) منصوب لأنّه مفعول له، والإملاق الفقر، يقال: أملق يملق إملاقا" (الزجّاج،٢٠٠٥م: **٣/١٩٣**). وفي قوله تعالى: "جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ" [الواقعة/٢٤]، قال: "منصوب مفعول له، المعنى يفعل بهم ذلك لجزاء أعمالهم، ويجوز أن يكون (جزاء) منصوبا على أنّه مصدر، لأن معنى "يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ" [الواقعة/١٧]، يجازون جزاء بأعمالهم، وهذا الوجه عليه أكثر النحويين" (الزجّاج،٢٠٠٥م: **٥/٨٩**). وقد اشار إلى هذا الموضع النحاس، فلو كان المفعول له ينتصب انتصاب المصادر لنبه على ذلك.(**ينظر: النحّاس،١٩٧٧م:٣/٣٢٧)، وينظر في مواضع أخرى من (الزجّاج،٢٠٠٥م:٥/٣٠، ٤/٣٢٢، ٥/٧٢**).

ويبدو لي أنّ سبب الوهم هو في قوله تعالى: "أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ"،[البقرة/١٩]، إذ قال: "وإنما نصبت (حَذَرَ الْمَوْتِ)؛ لأنّه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنّه في تأويل المصدر كأنّه قال : يحذرون حذرا، لأنّ جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدلّ على حذرهم الموت، وقال الشاعر(الطائي حاتم،١٩٦٣م:١٠٨):

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره وأُعرض عن شتم اللّئيم تكرُّما

والمعنى لادخاره، وقوله: وأغفر عوراء الكريم : معناه وأدخر الكريم" (الزجّاج،٢٠٠٥م: ١/٩٢).

فهذا النصّ الأخير يتحدّث عن سبب نصب المفعول له، وأنَّه ليس سقوط اللام، وإنَّما لأنّه في تأويل المصدر المفعول المطلق، وهذا النصّ مدفوع وموضح بالنصوص السابقة التي ذكرتها، والتي تبيّن إقراره بوجود المفعول له فضلا عن المفعول المطلق، وأنّ هناك كثيرًا من الآيات القرآنية تتعدد فيها الوجوه الإعرابية، فيتغير المعنى تبعًا لذلك.

ومن المصطلحات التي أطلقت على هذا الباب مصطلح (مفعول الغرض)، ومصطلح (غرض الفاعل)، ومصطلح (مفعول الغرض) ورد ذكره عند الشريف الكوفيّ (٥٣٩هـ) ، إذ قال: " اعلم أنّ المفعول في هذا الباب يُسمَّى (مفعول الغرض)، و(مفعولا له)..." (الكوفيّ الشريف،٢٠٠٢م: **٢١٢، وينظر: ١٩٣**).

وسبب التسمية هو أنّ المفعول له تذكره "ليُعرف الغرض الذي من أجله فعلتَ ذلك الفعل"النحويّ أبو عليّ، ٢٠٠٨م: ١٧٠)، (**وينظر: المجاشعي،٢٠٠٧م:١٧٣**)، وهو " غرض الفعل".(العكبري ابن برهان،١٩٨٤م: **١٢٦/١، وينظر: المجاشعي،٢٠٠٧م:١٧٣**)

وسمّاه ابن الخشاب(٥٦٧هـ) (غرض الفاعل)، إذ قال: "والمفعول له عذر، وعلّة لوقوع الفعل ويُسمّى (غرض الفاعل)، ..." (ابن الخشاب،١٩٧٢م: **١٥٨**)، ويبدو لي أنّ ابن الخشاب أفاد هذه التسمية من عبد القاهر الجرجانيّ(٤٧١هـ)، فقد ألمح الأخير إليها قائلا: " فالمفعول له معنًى في الفعل، ونتيجة له وثمرة يقصدها الفاعل، فالضارب يفعل الضرب ليحصل التقويم الذي هو نتيجته وفائدته، ...، فهو إذا غرض الفاعل في فعله، والغرض لا يتميّز ولا ينفصل عن الفعل" (الجرجاني،١٩٨٢م: **٦٦٧/١**)، ولكنّه لم يُطلق في هذا المصطلح إطلاقا، فقيّده بقوله: " وقد يأتي منصوبا في هذا الباب ما لا يصحّ وصفهُ بالغرضِ، كقولهم : (قعد عن الحرب جبْنًا) ، و(فعل ذلك عجْزا) ، فالجبْن والعجْز لا يكونان مقصودين، ...، إلا أنّ اطلاق لفظ الغرض لا يصحّ عليه، ولكن يُقال هو علة وسبب ومعنى في الفعل يقتضي وجوده بوجوده..." (الجرجاني،١٩٨٢م: **٦٦٧/١-٦٦٨**) .

والمصطلحات الأخرى التي استعملها النحاة هي: المفعول له (**ينظر استعمالاته في:** ابن السرّاج،١٩٩٨م: **٢٠٦/١**، وابن السرّاج،**الموجز:٣٦** ، **والزجّاج،٢٠٠٥م:٢٤٠/١، ٢٧٦، و النحّاس،١٩٧٧م: ٢١٣/٣، و السيرافي،٢٠٠٨م:٢/ ٢٥٥، والنحوي أبو عليّ: ١٧٠، وابن جنيّ، اللّمع،١٩٨٢م:١٣٠، وابن جنّي، الخصائص،١٩٥٢م: ٣٨٣/٢، والثمانيني:٢٩٥، والواسطي،٢٠٠٠م:٦٨، وابن برهان،١٩٨٤م: ١٢٦/١، والجرجانيّ، ١٩٨٢م: ٦٦٦/١، والأعلم، ١٩٨٧م:٣٩٧/١، والمجاشعيّ،٢٠٠٧م: ١٧٣، والمجاشعيّ،٢٠٠٧م:٥٤٠، والزمخشريّ،٢٠٠٦م:٥٢، الكوفيّ الشريف،٢٠٠٢م:٢١٢، وابن الخشاب،١٩٧٢م:١٥٨، وابن الخباز،٢٠٠٢م:١٩٦، وغيرهم**). و هو الأكثر استعمالا في الكتب النحوية، والريادة فيه لسيبويه كما ذكرنا سابقا، ويبدو أنّ النحاة اطلعوا على ما ذكره سيبويه من مصطلحات تخصّ هذا الموضوع، فانتقوا منها ما أقنعهم ، وما رأوه الأنسب والأسلم، وطرحوا منها ما لم يكونوا مقتنعين به، ولكنّ بعضهم أحيانا كانوا يذكرون مصطلحات أخرى للموضوع من باب التنبيه عليها، لا الاستعمال لها. فابتكروا بعض المصطلحات التي لم يكتب لها الشيوع في الدرس النحوي، كما أنّهم عرّفوا المفعول له مبينين المراد منه، ليصوغوا حدّا انتقوا ركائزه مما ذكره سيبويه واللاحقون.

المبحث الثاني: المفعول له (الحدّ):

الحدّ هو "الدالُ على حقيقة الشيء"،(الزجاجيّ،١٩٧٤ :٤٦)،و(عباس، سهاد(**رسالة ماجستير**)، ١٩٩٧: **٩٢**)، وتأتي أهميته من أنّه " معرِّف لحقيقةِ الشيء، وذلك مقدَّم" (ابن الخباز،النهاية،٢٠٠٩م:٤٤)، وينظر:(عباس سهاد(**رسالة ماجستير**)، ١٩٩٧: **٩٢**)، و(حسن، رعد، بحث العدد(٤٩):٤٥١). ونبدأ بذكر تعريفات المفعول له بدءًا بسيبويه لنوازنه بتعريفات نحويين جاءوا بعده:

١- الحقُّ أنّ سيبويه لم يحدّه بحدٍّ كالمتعارف عليه، بل اكتفى فيه بالوصف والأمثلة، شارحًا علّة وجوده، وكيفية مجيئه في الكلام، قال: "هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر، فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولِأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب الدرهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَماً. وذلك قولك: فعلت ذاك حِذارَ الشرّ، وفعلت ذاك مخافةَ فلانٍ وادخارَ فلانٍ. قال الشاعر، وهو " حاتِم " بن عبد الله " الطائيّ:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادّخارَه ... وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

... وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا " وكذا ". فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له، كأَنّه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا " وكذا " فقال: لكذا " وكذا "، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل في " دأبَ بِكارٍ" ما قبله، حين طَرح مثل وكان حالاً"**(ينظر: سيبويه، ٢٠٠٤م:١/٣٦٧-٣٧٠)**. وهنا يمثل الحدّ النحويّ عند سيبويه مرحلة غير ناضجة، وغير مستقرّة، فهو يحاول أن يجد له أوصافا كثيرة لتقريبه إلى ذهن المتلقّي.

٢- لم نجد حدًا للمفعول له في كتاب المقتضب للمبرّد، فهو لم يجعل لهذا المفعول "بابا كما جعل لأغلب الموضوعات النحوية"(علوان، محمّد، رسالة ماجستير،٢٠٠١م:٨٣)، وكما في كتاب سيبويه جاء حديث المبرّد عن المفعول له في "شرح سبب وجوده ومجيئه في الكلام"(علوان، محمّد، رسالة ماجستير،٢٠٠١م:٨٣)وتحدّث عن الفعل المتعدّي إلى اسم الزمان، واسم المكان والمصدر والحال، ثُمّ أردفه بقوله: "وَكَذَلِكَ إِن قلت: قَامَ عبدُ الله ابْتِغَاءَ الْخَيْر، فَجئْت بِالْعِلَّةِ التي لَهَا وَقع الْقيامُ".(المبرّد،١٩٦٣م: **٣/١٨٧**).

٣- كذلك نجد ابن السرّاج الذي خصّص للحديث عن المفعول به قسمًا ضمن موضوع ذكر الأسماء المنصوبات قدَّم لنا حدًّا للمفعول له، من خلال ذكر شروطه، إذ قال: "اعلم: أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر، نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر وجئتك مخافة فلان "فجئتك" غير مشتق من "مخافة" فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو "خفتك" مأخوذة من مخافة، وجئتك ليست مأخوذة من مخافة، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب".(ابن السراج، ١٩٨٨م: **١/٢٠٦**)، ثمّ نقل نصًّا لسيبويه.

والملاحظ أنّ كلام ابن السراج ركز على مصدرية المفعول له، وأنه ليس من لفظ العامل فيه، وعلّة مجيء المفعول له، كما يتضح تأثره بما ذكره سيبويه من علّة الإتيان بالمفعول له، وتأثره بأمثلته، وأنّه استطاع أن يضع تعريفًا واضحًا مميَّزًا من غيره.

وذكر ابن السرّاج أنّ المفعول له يأتي نكرة ويأتي معرفة كبيت حاتم الطائي الشعري" (ابن السراج، ١٩٨٨م: **١/٢٠٨**).

٤- إذا وصلنا إلى أبي عليّ الفارسيّ نجده لا يختلف عن السابقين، إذ يذكر في كلامه عامل النصب في المفعول له، وعلّة ذكره، وأنّه جواب (لِمَ)؛ تمييزًا له عن الحال الذي هو جواب (كيف)، قال: " باب المفعول له الاسم المُنتصِب في هذا الباب يَنتصبُ بالفعل الذي قبلَه وإنَّما تذكرهُ ليُعرَفَ الغَرَضُ الذي من أجله فعلتَ ذَلِكَ الفِعلَ، فهو جواب لِمَ، كما كان الحالُ جواب كيفَ، وذلك قولُك: ضربتُهُ تقويمًا له، وجئتُك إكراماً لك، وأكرمتُه حَذَرَ شرّه، فالمعنى: ضَرَبتُهُ للتقويم، وجِئتُ للإكرام وأَكرمتُ للحذَرِ، فلمّا حُذِف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبهُ، ومما جاء من ذلك في الشعر، قولُهُ:

(يركبُ كلّ عاقرٍ جُمهُور ...

مَخافَةً وزعلَ المَحبُور

والهولَ من تَهَوُّر الهُبُور

ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفة ونكرة. وما أنشدته قد جاء فيه الأمرانِ جميعاً.)"(النحويّ ابو عليّ،٢٠٠٨م:١٧٠). ويلحظ تأثره بسيبويه.

٥- نجد ابن جنيّ مسايرًا للنحاة السابقين، ومتأثرًا بهم، فهو يسير في خُطا ابن السرّاج، قال: "بَاب الْمَفْعُول لَهُ: اعْلَم أَن الْمَفْعُول لَهُ، لَا يكون إِلَّا مصدرًا، وَيكون الْعَامِل فِيهِ فعلًا من غير لَفظه، وَإِنَّمَا يذكر الْمَفْعُول لَهُ؛ لِأَنَّهُ عذرٌ وعِلةٌ، لوُقُوع الْفِعْل. تَقول: زرتك طَمَعًا فِي بِرِّكَ، وقصدتُك ابْتِغَاءَ لمعروفك. أَي: للطمعِ، وللابتغاء. قَالَ الله تعالى: "يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ" [البقرة/١٩] أَي: لحذرِ الْمَوْت، قَالَ حَاتِم الطَّائِي:..." (ابن جنّي، ١٩٨٢م:١٣٠).

٦- قال الزمخشريّ في مفصله: "المفعول له: هو عِلّة الإقدام على الفعل، وهو جواب لِمَهْ. وذلك قولك: فعلت كذا مخافةَ الشرِّ وادِّخارَ فلان، وضربته تأديبًا له، وقعدت عن الحرب جُبناً، وفعلت ذلك أجلَ كذا. وفي التنزيل "حَذَرَ الْمَوْتِ" [البقرة/١٩].

وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدرًا، وفعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، ومقارناً له في الوجود، فإن فُقِد شيءٌ منها فاللّام، كقولك: جئتُك للسَّمن واللَّبن ولإكرامِك الزائرَ، وخرجتُ اليوم لمخاصمتِك زيدًا أمسِ. ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما العجَّاج في قوله:..." (الزمخشريّ،٢٠٠٦م: **٥٢-٥٣**).

نلحظ هنا عند الزمخشريّ بعد أن بيّن أنّ المفعول له علّة وقوع الفعل، وأنّه يصحّ وقوعه جوابًا لـ (لِمَ)، تحدّث عن شروط جواز نصب المفعول له، وهي المصدريّة، وأن يشترك مع عامله في الفاعل والوقت، فإن اختلت الشروط وجب جرّه باللام.

ويبدو أنّ الزمخشريّ هو أوّلُ من قال بشرطي الاشتراك بين المفعول له وبين عامله في الفاعل والوقت.

٧- وعند ابن الحاجب نجد حدّ المفعول له هو: "ما فعل لأجله فعل مذكور مثل: (ضربته تأديبًا)، و (قعدت [عن الحرب] جُبنًا)، خلافا للزّجّاج؛ فإنّه عنده مصدر. وشرط نصبه تقدير اللاّم، وإنّما يجوز حذفها إذا كان فعلًا لفاعل الفعل المعلّل، ومقارنا له في الوجود" (ابن الحاجب،٢٠١٠م:٢٣).

٨- عند ابن مالك المفعول له: "وهو المصدر المعلّل به حدث، شاركه في الوقت والفاعل تحقيقا أو تقديرًا، وينصبه مفهم الحدث ظاهرًا أو مقدَّرًا نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جرّ، لا نصبَ نوع المصدر، خلافًا للزجاج، وإن تغاير الوقت أو الفاعل، أو عدمت المصدرية جُرَّ باللام أو ما في معناها، وجرُّ المستوفي لشروط النصب مقرونا بـ " أل" أكثر من نصبه، والمجرّد بالعكس، ويستوي الأمرانِ في المضاف، ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل"(ابن مالك،١٩٩٠م،**(نصّ التسهيل): ١٩٦/٢**).

وأرى أنّ ابن مالك(٦٧٢هـ) قد استوفى في حدّه للمفعول له شروط الحدّ من صياغة علميّة، فحدّه يمتاز بأنّه حدّ جامع مانع. فبدأه بانّه مصدر ووصفه بأنّه معلّل تمييزا له عن المفعول المطلق الذي يفيد التوكيد، ووقت المصدر المعلّل له هو وقت الفعل، وفاعل الفعل هو فاعل المصدر ، والعامل في المفعول له يكون ظاهرًا أو مقدَّرًا.

٩- ارتضى الرضيّ(ت٦٨٦هـ) في حدّ المفعول له ما ذكره المالكيّ، إذ قال:" ... فإنَّهم لا يسمُّون المفعول له إلَّا المنصوب الجامع للشرائط ، فحدّه الصحيح في اصطلاحهم ما ذكره المالكيّ: هو المصدر المنصوب المقدّر باللام المعلل به حدثٌ شاركه في الفاعل والزّمان".(الرضيّ، ٢٠٠٠م: ٢٨/٢).

ومن النظر في التعريفات السابقة يتبيّن ما يأتي:

أوّلًا: الاتفاق على أنّه مصدرٌ.

ثانيًا: ركّز النحاة على جانب العلّة النحويّة في تعريفاتهم، وهم يقتفونَ في ذلك أثر سيبويه.

ثالثًا: تعريف سيبويه توخى فيه الشمول، لكنَّه افتقد التكثيف والإيجاز.

رابعًا: حدُّ ابن مالك توخى فيه الشمول مع محاولة التكثيف والإيجاز.

خامسًا: يبدو لي أنَّ الزمخشريّ هو أوّلُ من قال بشرطي الاشتراك بين المفعول له وبين عامله في الفاعل والوقت، ومنه أخذ اللاحقونَ.

وليس قصدي في هذا المقام أن أعرض تعريفات النحّاة جميعهم في المفعول له، وإنَّما اقتصرت على ما ذكرت؛ ليتبيَّن من خلاله منحى أشهرهم في تعريفه، موازنا بينهم وبين سيبويه.

الخاتمة:

وفيها ألخص أهم نتائج البحث:

١- أنَّ مصطلح المفعول له قد استقرّ في كتب اللاحقين، بعد أن كان يعاني من مرحلة عدم الاستقرار في كتاب سيبويه بسبب تعدد المصطلحات وكثرتها.

٢- اعتنى النحاة بالحدّ النحويّ اعتناءً بالغًا، وهم في تعريفاتهم للمفعول له لم يبتعدوا عمّا حدّه-إن صحّ القول إنّه حدّ- سيبويه، مبيّنين المراد منه، فينتقون من تعريف سيبويه ما يستصوبوه، ليصوغوا حدًّا انتقيت ركائزه مِمّا ذكره، وقد يضيفون، وهذا لا يعني أنّهم قد صاغوا تعريفًا مكتمل الجوانب بعده مباشرةً، وإنَّما كانت تعريفاتهم حسب المرحلة التي عاشوا فيها.

٣- أنَّ الحدّ النحوي للمفعول له بدا غير واضح عند المبرِّد؛ لأنّ المبرِّد لم يخصِّص للمفعول له بابًا كما في بقية الموضوعات النحويّة، وإنَّما ورد الحديث عنه استطرادًا، في حين نجد ابن السرّاج قد خطا بالحدّ خطوات متقدّمة، وتبعه في ذلك قسم من النحويّين، و نجد ابن مالك أيضًا قد تميّز في صوغه حدًّا نحويا مستكملًا شروط صياغة الحدّ.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- الإستراباذيّ، رضي الدين (ت٦٨٦هـ)،(٢٠٠٠م): شرح الرّضيّ على كافية ابن الحاجب، ط١، تح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.
- الأعلم الشنتمريّ (ت٤٧٦هـ)، (١٩٨٧م): النكت في تفسير كتاب سيبويه، ط١، تح: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت.
- الثمانينيّ (ت٤٤٢هـ)،(٢٠٠٣م): الفوائد والقواعد، وهو شرح على لُمع ابن جنّي، ط١، تح: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، (١٩٨٢م): المقتصد في شرح الإيضاح، تح: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق.
- ابن جنّي، (ت٣٩٢هـ)،(١٩٥٢م): الخصائص، ط٢، تح: محمّد عليّ النجّار، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
- ابن جنّي(ت٣٩٢هـ)،(١٩٨٢م):اللّمع في العربيّة، ط١، تح: حامد المؤمن، منشورات جمعية منتدى النّشر، مطبعة العاني، بغداد.
- ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)،(٢٠١٠م): الكافية في علم النحو، ط١، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة.
- حسن، رعد، بحث العدد(٤٩):أثر الإحالة في تماسك النصّ القرآنيّ دراسة تطبيقية في الاتساق النحويّ لخطاب الشيطان، مجلة واسط للعلوم الإنسانيّة، كوت، العراق، المجلد (١٧).
- ابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ)،(٢٠٠٢م): توجيه اللّمع، شرح كتاب اللّمع، ط١، تح: د. فايز زكي محمّد دياب، دار السلام للطباعة والنّشر، القاهرة.
- ابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ)،(١٩٩١م): الغُرّة المخفيّة في شرح الدُّرة الألفيّة، تح: حامد محمّد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، الرماديّ، مطبعة العاني، بغداد.
- ابن الخبّاز(ت٦٣٩هـ)،(٢٠٠٩م): النّهاية في شرح الكفاية، تح: د. عبد الجليل محمّد عبد الجليل العباديّ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر.
- ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)،(١٩٧٢م): المرتجل، تح: علي حيدر، دمشق.
- الزّجاجّ (ت٣١١هـ)،(٢٠٠٥م): معاني القرآن واعرابه: تح: د. عبد الجليل عَبده شَلَبي، خرج أحاديثه الأستاذ على جمال الدين محمّد، دار الحديث، القاهرة.
- الزّجاجّيّ، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، (١٩٧٤م): الإيضاح في علل النّحو، ط٢ تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.
- الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)،(٢٠٠٦م): المفصّل في علم العربية، ط١، المكتبة العصرية، بيروت.

- الزيديّ، مازن عبد الرسول سلمان(٢٠٠٦م): نَحوُ سيبويه في كُتب النّحاة دراسة تحقيق وتقويم، أطروحة دكتوراه، مقدمّة إلى كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بإشراف د. صالح هادي القريشي.
- ابن السّرّاج، (ت٣١٦هـ)، (١٩٨٨م)، الأصول في النّحو، ط٣، تح: د. عبد الحسين الفتليّ (ت١٩٩٨هـ)، مؤسسة الرّسالة، بيروت.
- ابن السرّاج(٣١٦هـ): الموجز في النحو، تح: مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران، بيروت.
- سيبويه (ت١٨٠هـ)،(٢٠٠٤م): الكتاب، ط٤ تح، عبد السلام محمّد هارون (ت١٩٨٨م)، مكتبة الخانجيّ، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة.
- السّيرافيّ، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ)،(٢٠٠٨م): شرح كتاب سيبويه، ط١، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلميّة بيروت.
- ابن الشّجريّ (ت٥٤٢هـ)، (٢٠٠٦م): أمالي ابن الشجريّ، ط٢، تح: د. محمود محمّد الطناحيّ، ، نشر مكتبة الخانجيّ، القاهرة.
- الصبّان، محمّد بن عليّ (ت١٢٠٥هـ)،(٢٠٠٢م): حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ط١، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصَّفَا، القاهرة.
- الطائي، حاتم، (١٩٦٣م): ديوان حاتم الطائي، دار صادر، دار بيروت، بيروت.
- ابن عقيل الهمدانيّ المصريّ (ت٧٦٩هـ)،(١٩٦٤م): شرح ابن عقيل، ط١٤، طبع بعناية، محمّد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م)، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر.
- عباس، سهاد جاسم،(١٩٩٧م): ابن الخبّاز النّحوي، رسالة ماجستير، مقدّمة إلى كلية التّربية للبنات، جامعة بغداد، بإشراف د. محمود عليّ العباسيّ.
- عبد المجيد، غادة،(٢٠٠٣م): كتاب سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة في العراق(١٩٥٠م–٢٠٠٠م)، أطروحة دكتوراه، بإشراف د. خديجة عبد الرزاق الحديثي، جامعة بغداد، كلية الآداب.
- العكبريّ، بن برهان (ت٤٥٦هـ)،(١٩٨٤م)، شرح اللّمع، ط١، تح: د. فائز فارس، مطبعة الكويت اليوم، الكويت.
- علوان، محمّد منير اسماعيل، المصطلح النّحويّ في كتاب المقتضب دراسة تحليلية،٢٠٠١م، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بإشراف د. صادق حسين كنيج.
- أبو عليّ النّحويّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، (٢٠٠٨م): الإيضاح، ط١، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت.
- القيسيّ، مكّي بن أَبي طالب(ت٤٣٧هـ)، (١٩٧٥م): مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الاعلام في الجمهورية العراقيّة، دار الحرية للطباعة، بغداد.
- الكوفيّ، الشريف عُمَر بن ابراهيم(ت٥٣٩هـ)،(٢٠٠٢م): البيان في شرح اللّمع لابن جنّي، ط١، تح: د. علاء الدّين حَمْويَّة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.

- ابن مالك (ت٦٧٢هـ)،(١٩٩٠م): شرح التّسهيل، ط١، تح: د. عبد الرّحمن السيّد، و د. محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنّشر، القاهرة.
- المبرِّد (ت٢٨٥هـ)،(١٩٦٣م): المقتضب، تح : محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المجاشعي ابن فضال (ت٤٧٩هـ)،(٢٠٠٧م): شرح عيون الإعراب، ط١، تح: د.عبد الفتاح سليم، نشر مكتبة الآداب، القاهرة.
- المجاشعيّ، ابن فضال(ت٤٧٩هـ)(٢٠٠٧م): النكت في القرآن، تح: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار البدر.
- مرزا الخامس، د. يوخنّا(٢٠١٢م): موسوعة المصطلح النحويّ من النشأة إلى الاستقرار، ط١، مشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- النحّاس(ت٣٣٨هـ)(١٩٧٧م): إعراب القرآن، تح: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد.
- الواسطيّ الضرير (ت٤٦٩هـ)،(٢٠٠٠م): شرح اللّمع في النّحو، ط١، تح: د. رجب عثمان محمّد، نشر مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الشركة الدولية للطباعة.